تطورات جديدة في قضية الاراضي في الضفة
الايديولوجيا في خدمة السماسرة

لم تتوقف تحقيقات الشرطة الاسرائيلية في صفقات البيع المزورة للاراضي في الضفة الغربية عند «الاسماك» الصغيرة التي افتضح تورطها في تلك الصفقات، بل ادت التطورات اللاحقة في مجرى التحقيق الى تحول الشبهات حول تورط بعض الشخصيات السياسية والجهات الرسمية في تلك الصفقات الى يقين (انظر **فلسطين**، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني/كانون الاول ـ نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٥). وادى هذا التطور اللاحق الى تسخين الاجواء السياسية الداخلية بين المعراخ والليكود، على خلفية اتهامات الليكود للشرطة بان التحقيق لا يخلو من اعتبارات ودوافع سياسية. واعتبرت قادة الليكود والاحزاب اليمينية الاخرى، للدفاع عن المتورطين في اعمال الغش والتزوير، وبالتالي عن انفسهم، في محاولة لطمس الموضوع واضفاء طابع ايديولوجي على المسألة برمتها، وباعتبار التحقيق وما رافقه من اتهامات الى شخصيات مركزية في الليكود، حملة سياسية «عدوانية» ضد الاستيطان في المناطق المحتلة بوجه عام، وبالتالي ضد الليكود وقادته، كدعاة للاستيطان في المناطق المحتلة.

تطورات مثيرة في مجرى التحقيق

في اعقاب اعتقال الشرطة لسمسار الاراضي العربي احمد محمود عودة، كان السؤال الاهم، كما طرحته مجلة «هاعولام هازيه» (٢١/٨/١٩٨٥)، هل سيتكلم عودة ام سيلتزم الصمت؟ وكما يبدو، فقد قرر عودة الكلام في اعقاب التوصل الى صفقة بينه وبين الشرطة، يصبح بموجبها شاهد دولة ضد المتورطين الآخرين في عمليات الغش والاحتيال والتزوير في صفقات بيع الاراضي في الضفة الغربية. وكشفت «يديعوت احرونوت» (٢٣/١٢/١٩٨٥) النقاب عن بعض تفاصيل تلك الصفقة، فأشارت الى ان الادعاء العام، سيكتفي بمطالبة المحكمة بفرض عقوبة خفيفة نسبياً على عودة، تقضي بسجنه عشرة شهور فقط ودفع غرامة مقدارها اربعة ملايين شيكل (قديم).

واعترف احمد عودة، في افادته السرية امام محققي الشرطة، بانه أرغم على التبرع بعشرات آلاف الدولارات لصندوق الليكود مقابل منحه تسهيلات مختلفة ساعدته في تطوير اعماله ومصالحه. وجاء في افادته، ايضاً، انه قدم الى مساعد نائب وزير الزراعة السابق، آفي نسور مبلغ ٦٠ الف دولار. وكشف عودة النقاب، في افادته، عن العلاقات الوطيدة القائمة بينه وبين شخصيات سياسية واقتصادية في اسرائيل (**معاريف**، ٩/١٢/١٩٨٥). كما اعترف عودة بتورط شخصيات عديدة في صفقات بيع الاراضي بطرق الاحتيال والتزوير، من بينها المقاول ابراهام غندي، من مدينة ريشون لتسيون، الذي اعتقلته الشرطة اثر ذلك بتهمة الغش وعرقلة الاجراءات القانونية واختلاس مليارات

فلسطين، العدد ١٥٦ ـ ١٥٧، آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٦